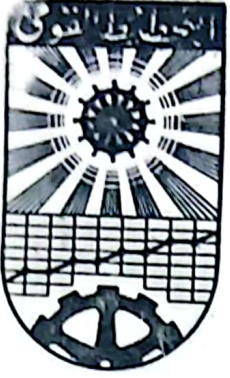


جمهورية مصر العربية



معهد التخطيط القومي

مذكرة داخلية رقم (٣٩٦)
تشريعات اقتصاديية واجتماعيية

يناير ١٩٧٤ - يونيو ١٩٧٤

اعزاز

ليلى فتحي حسن

اشرف

محمود محمد عيسى

أغسطس ١٩٧٤

القاهرة
طريق صلاح سالم مدينة نصر

اتفاقات تجارة ودفع بيمين

١	ج م م مع والمطنة
١	ج م م مع ووفوسالاقيا والهند
٢	ج م م مع والعراق
٢	الجموعة الاقتصادية الاوربية

اتفاقات قروض بين

٤	ج م م مع والمؤسسة الدولية للتنمية
٤	ج م م مع واليابان
٥	ج م م مع والصندوق الكويتي
٦	ج م م مع والمملكة المتحدة
٨	ج م م مع والمنظمة الدولية للتنمية

اتفاقات تعاون اقتصادي بين

٩	ج م م مع والمانيا الاتحادية
١٠	ج م م مع ووفوسالاقيا
١١	ج م م مع والمجر

اتفاقات تعاون على وفق بين

١٢	ج م م مع والشركة الالمانية لتوريد الزيت
١٢	ج م م مع وايطاليا
١٣	ج م م مع والمانيا الاتحادية

اتفاقات ثقافية بين

١٥ ج م ع و إفريقيا الوسطى

١٦ ج م ع و زامبيا

اتفاقات التعويضات بين

١٧ ج م ع و بلجيكا ودوقية لوكسمبورج الكبرى

١٧ ج م ع و قبرص

اتفاق التعاون في مجال البحث والانتاج بين

١٨ ج م ع و الدول العربية

اتفاق تأهيل المكفوفين بين

١٩ ج م ع و الولايات المتحدة

هيئات بحثية علمية

٢٠ انشاء وتنظيم معهد بحوث البترول

قطر عام

٢١ الشركة العربية لانايب البترول

٢٢ المجلس القومي المتخصصة

٢٣ المجلس القومي لبرنامج العمل الوطني

٢٤ وزارة التعمير

٢٥ اللجنة الوزارية للتعمير

قوانين خاصة بالانفتاح

٢٦	نظام استثمار البان العربي والاجنبي والمناطق الحرة
٢٨	مؤسسة التنمية الدولية
٢٩	جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي
٣٠	غرفة التجارة الدولية
٣١	انشاء جهاز تنميه بحيرة ناصر

تأمينات اجتماعية :

٣٢	اللجنة الدائمة للقوانين العاملة
٣٣	تحديد النسبة المخصصة لبنك ناصر الاجتماعي
٣٣	قانون بشأن الاحداث
٣٥	احصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء
٣٦	الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات
٣٧	عشاء سلين
٣٧	جامعات
٣٨	رابطة خريجي معهد التخطيط القومي

اتفاقات تجارة ودفوع

قرار جمهورى رقم ١٧٦١ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على اتفاق التجارة بين ج م م و ماطة .

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٣

موضوع الاتفاق : العمل على زيادة تباد السلع والخدمات بين الدولتين وذلك بهدف تدعيم التقدم الصناعى والتجارى والاقتصادى

أهم الشروط :

١- تتم المدفوعات الناتجة عن التباد التجارى بالعملة الحرة القابلة للتحويل .

٢- يمنح كل من الطرفين للأخر معاملة الدولة الاكر رعاية فيما يتعلق بالرسم الجمركية .

٣- يعمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ١٩/١/١٩٧٤، ويظل ساريا لفترة ثلاثة شهور بعد تاريخ اخطار احد الطرفين الطرف الاخر كتابة برغبته فى انهاء العمل به .

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ فى ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤)

٢- قرار جمهورى رقم ١٦٥٩ لسنة ١٩٧٣ بمد العمل باتفاقية التوسع التجارى والتعاونى والاقتصادى

المعقودة عام ١٩٦٧ بين ج م م و يوغوسلافيا والمهند .

ووفق على الكتاب الثالث المتبادلة فى كل من القاهرة ونيودلهى وبلجراد بتاريخ

٢٢ مارس سنة ١٩٧٣ بين حكومات ج م م والمهند ويوغوسلافيا بخصوص مد العمل باتفاقية

التوسع التجارى والتعاونى والاقتصادى المعقودة بينهما عام ١٩٦٧ . وذلك حتى

٣١ مارس سنة ١٩٧٨ .

يعمل بهذا الاتفاق اجباراً من ٢٢ مارس سنة ١٩٧٣

(الجريدة الرسمية - العدد ٩ من ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤)

٣- قرار جمهوري رقم ١٧٦٠ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على البروتوكول الخاص بتعديل اتفاق الدفع

بين ج م ع والعراق .

موضوع البروتوكول :
=====

١- زيادة حد المديونية بصورة مؤقتة الى مبلغ ثلاثة ملايين جنيه استرليني
حسابي .

٢- يصبح هذا البروتوكول جزءاً لا يتجزأ من اتفاق الدفع المبرم بين البلدين
في ١٠/٢/١٩٦٤ ، ويعتبر نافذاً من تاريخ توقيعه ، ويخضع لمصادقة
حكومتى البلدين عليه وفقاً للأنظمة الدستورية المعمول بها في كل
منهما .

(الجريدة الرسمية - العدد ٩ في ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤)

٤- قرار جمهوري رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على الاتفاق التفضيلي بين ج م ع والمجموعة

الاقتصادية الأوروبية والملاحق والكتب المتبادلة والبروتوكول .

مكان وتاريخ الابرام : بروكسل بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٢

الهدف من الاتفاق :
=====

يستهدف هذا الاتفاق تشجيع تنمية المبادلات بين المجموعة الاقتصادية

الأوروبية والاسهام بذلك في تنمية التجارة الدولية .

سريان الاتفاق :

- أ - يسرى هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات من تاريخ دخوله حيز التنفيذ .
- ب - قبل تاريخ انتهاء الاتفاق بثمانية عشر شهرا ، يجوز اجراء مفاوضات من اجل ابرام اتفاق جديد على أسس أكثر اتساعا .
- ج - يجوز لكل طرف من الاطراف المتعاقدة الغاء الاتفاق بواسطة اخطار مسبق قبل تاريخ الالفاء بستة اشهر .

(الجريدة الرسمية العدد ١٥ في ١١ أبريل سنة ١٩٧٤)

اتفاقات قروض

اتقرار جمهورى رقم ١٥٩٤ لسنة ١٩٧٣ بالموافقه على اتفاقية مشروع صرف مصر العليا بين المؤسسة الدولية للتميه والهيئة المصرية احابة لمشروعات الصرف

مكان وتاريخ الابرام : واشنطن بتاريخ ٨ يريية سنة ١٩٧٣ .

موضوع الاتفاق :
=====

وافقت المؤسسة ان تتيح للمقترض (ج م٠ ع٠) مبلغا من العملات المختلفة

تعاود ستة وثلاثين مليوناً (٣٦٠٠٠٠٠٠٠) دولار لتنفيذ مشروعات صرف

مصر العليا .

سريان الاتفاق :
=====

يصل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٣ .

(الجريدة الرسمية - العدد الاول فى ٧ يناير سنة ١٩٧٤)

٢- قرار جمهورى رقم ١٦٢٦ لسنة ١٩٧٣ بالموافقه على الكتابين المتبادلين بين ج م٠ ع٠ واليابان

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ٢٨ أبريل سنة ١٩٧٣ .

١- ووفق على الكتابين المتبادلين بين ج م٠ ع٠ واليابان بشأن اعادة جدولة المستحقات

التجارية وقرض المعونه البالغ قدرة ثلاثة الاف وثمانين مليون ين يابانى

(٣٠٨٠٠٠٠٠٠٠٠٠)

٢- الدينون التجارية سوفيعاد جدولتها طبقا للترتيبات الحالية تشمل الدينون المبرمة

بالدولارات والدينون المبرمه بالجنية الاسترلينى ويقدر اجمالى مبلغ الدينون الاولى

بنحو خمسة عشر مليوناً وثلاثمائة اثنين وستين الف وستمائة وثمانين دولار

وتسعة وسبعين سنت (١٥٣٦٢٦٨٨٧٩ دولار أمريكى)

كما يقدر مبلغ الدينون الاخيرة بسبعة وخمسين الف دولار وثمانمائة وتسعة واربعين

جنيها استرلينيا وواحد وستين بنسا (١١٦٩٤٤٩٦١٠٠٠ جك)

- ٣- تحتسب فوائد التأخير بواقع سنته في المائة (٦%) سنويا .
- ٤- تضمن حكومة ج م ع ان تتم المدفوعات المتعلقة بالديون التجارية والفوائد طبقا للترتيبات الحالية بعملة أو عملات قابلة للتحويل .

(الجريدة الرسمية - العدد ٢ في ١٠ يناير سنة ١٩٧٤)

٣- قرار جمهوري رقم ١٩٠٥ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على اتفاقية القرض والضمان الخاصة بمشروع تنميه واستغلال حقل غازات ابو قير البحر بين ج م ع والصندوق الكويتي للتنميه الاقتصادية العربية .

مكان وتاريخ الابرام : الكويت بتاريخ ١٩٧٣/٧/٤
موضوع الاتفاق :

- ١- اتفاقية قرض بين المؤسسة المصرية العامة للبترول وتسمى المقترض والصندوق الكويتي للتنميه الاقتصادية العربية وتسمى الصندوق .
- ٢- يوافق الصندوق على أن يعطى المقترض قرضا يوزاى أربعة ونصف مليون دينار كويتي (٤٥٠٠٠٠٠٠ دينار كويتي) .
- ٣- يلتزم المقترض ان يدفع فائدة سنوية بواقع ثلاثة ونصف بالمائة (٣.٥ %) عن جميع المبالغ المسحوبه من القرض وغير المسددة ويبدأ سريان الفائدة بالنسبة لكل مبلغ من تاريخ سحبه .
- ٤- يضاف الى الفائدة نصف بالمائة (٥.٠ %) مستنويسا عن المبالغ المسحوبه من القرض وغير المسددة .
- ٥- يتم حساب جميع المعاملات المالية المتعلقة بالاتفاقية بالدينار الكويتية . وذلك على اساس قيمة الدينار الذهبية هي ٢٨٨٨٢٨٠٠ جرام من الذهب الصافي .

يعمد بهذا الاتفاق اعتبارا من ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

٤- اتفاقية ضمان مشروع تنمية واستغلال حقن أبو قير البحري *

- ١- يوافق الضامن على جميع نصوص واحكام اتفاقية القرض وتعتبر كجزء من هذه الاتفاقية .
- ٢- يضمن الضامن بدون قيد أو شرط وعلى وجه التضامن كما لو كان مدينا اصليا وليس مجرد كفيل ، المقرض في أن يقوم في المواعين المحددة بسداد اصل القرض والفوائد والتكاليف الاخرى في أن يقوم بتنفيذ جميع التزاماته وتعهداته بالدقة وعلى اتم وجهه على النحو المبين باتفاقية القرض .

٣- يقرر الضامن والصندوق ان في نيتهم أن لا يتمتع أي قرض خارجي آخر باولوية على قرض الصندوق .

٤- تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد نفاذ اتفاقية القرض .

الضامن : وزارة المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية - جمهورية مصر العربية

(الجريدة الرسمية - العدد ٨ في ٢١ فبراير سنة ١٩٧٤)

٥- قرار جمهوري رقم ١٧٩٧ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على الكتاب المتبادل وعرفقاته والخاص بترتيبات تنفيذ القرض بين ج م م و المملكة المتحدة *

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٣

موضوع الاتفاقية :

تتيح المملكة المتحدة لحكومة ج م م قرضا بمبلغ ١٠ مليون جنيه
(عشرة ملايين جنيه استرليني) يوجه لشراء سلع وخدمات معينة في المملكة المتحدة للتوسع في مشروعات التنمية التي ينفذ عليها وذلك طبقا لنصوص اتفاق قرض المملكة المتحدة / مصر لعام ١٩٧٢ .

وقد تم تعديل هذا الاتفاق طبقا للكتاب المتبادل والجدول المرفق

به واطاق عليه اتفاق قرض المملكة المتحدة ومصر لعام ١٩٧٣

جدول الاقساط

المبلغ	تاريخ الاستحقاق
٢٧٨٠٠٠ جك	٥ مارس سنة ١٩٨١ وفي ٥ مارس من كل سنة من السنوات الـ ١٧ التي تليها
٢٧٨٠٠٠ جك	٥ سبتمبر وفي كل ٥ سبتمبر من كل سنة من السنوات الستة عشر التي تليها
٢٧٠٠٠ جك	٥ سبتمبر سنة ١٩٩٨

يتم سداد القسط الاول من الفائدة المستحقة في ٢٢ فبراير سنة ١٩٧٤ ويسدد القسط التالي في ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٤ ثم بعد ذلك تسدد في ٢٢ فبراير و ٢٢ أغسطس من كل عام .

يحمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٢ أغسطس سنة ١٩٧٣
(الجريدة الرسمية - العدد ١٦ في ١٨ أبريل سنة ١٩٧٤)

٦- قرار جمهورى رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٤ بالموافقة على اتفاقية قرض التنمية والخاص بمشروع السكان
بين ج م ع والمنظمة الدولية للتنمية

مكان وتاريخ الإبرام : واشنطن بتاريخ ١٩٧٣/١١/٦

موضوع الاتفاق : توافى المنظمه على تسليف المقترض ببلغا بالعملات المختلفه قدرة خمسة
ملايين دولار (٥٠٠٠٠٠٠٠) لتدعيم برامج السكان وتنظيم الاسرة .

مسيران الاتفاق :

يتمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٥ مارس سنة ١٩٧٤

ومن المتوقع الانتهاء من المشروع فى تاريخ ٣٠ يونية سنة ١٩٧٧ .

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٢ فى ٣٠ مايو سنة ١٩٧٤)

اتفاقات تعاون اقتصادى

١- قرار جمهورى رقم ١٦٣٧ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على الاتفاقية المعقودة بين ج م م و ألمانيا الاتحادية بشأن توريد القمح .

مكان وتاريخ الإبرام : القاهرة بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٧٣
موضوع الاتفاق وأهم الشروط :

- ١- تقدم ألمانيا إلى ج م م ١٣٢٤٥ ر م م طن متري دقيق قمح معبأ فى أجولة تعادل (٢٠٠٠٠ طن متري) على بواخر عابرة المحيطات من موانئ فى نطاق انتورب / هامبورج .
 - ٢- يعتبر التسليم قد تم عند اجتياز الدقيق حاجز الباخرة الناقلة فى ميناء الشحن
 - ٣- تقبل حكومة ج م م استلام البضاعة فى موانئ الشحن فى ظرف شهرين تبدأ بعد ٦٠ يوما من المناقصة .
 - ٤- تتحمل ج م م مصاريف النولون والتأمين وكذلك المصاريف بموانئ الشحن كما تتحمل المصاريف الخاصة بالاستلام فى ج م م
 - ٥- يعمد بهذا الاتفاق اعتبارا من ١٣ يونية سنة ١٩٧٣
- (الجريدة الرسمية - العدد ٩ فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤)

٢- قرار جمهورى رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٤ بالموافق على بروتوكول الدورة التاسعة للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادى بين ج م ع ويوغوسلافيا .

مكان وتاريخ الإبرام : القاهرة بتاريخ ١٦ مايو سنة ١٩٧٣

- وافقت اللجنة المشتركة على جدول الاعمال الاتى لدورتها التاسعة .
- ١- استمرار التبادل التجارى بين الدولتين منذ توقيع بروتوكول الدورة الثامنة للجنة المشتركة ، والنظر فى أنسب الطرق لتنمية وتشجيع التجارة بين الدولتين .
 - ٢- النظر فى اشتراك المؤسسات اليوغوسلافية فى المشروعات الصناعية لخطه التتميمية المصرية ، ولبحث الامكانيات اليوغوسلافية للاشتراك فى المناطق ب ج م ع والتعاون فى مجال الصناعة والاستثمار .
 - ٣- دراسة امكانيات التعاون بين البلدين فى مجال السياحة .
 - ٤- بحث المسائل المالية .
 - ٥- الاتفاق على القائمة الخاصة بسلع تسوية الحسابات القائمة لسنة ١٩٧٣ / ١٩٧٤ .
 - ٦- النظر فى الغاء مكتب التعاون الاقتصادى فى الصناعة .

(الجريدة الرسمية - العدد ١٨ فى ٢ مايو سنة ١٩٧٤)

٣- قرار جمهورى رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٧٢ بالموافقه على اتفاق انشاء اللجنة المشتركة للتعاون

الاقتصادى بين ج م م ع والمجر .

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٧٢ .
موضوع الاتفاق : انشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادى لتدعيم وتنمية التعاون الاقتصادى
والتجارى والمالى والفنى والعلمى بكفاءة .

أختصاصات اللجنة :

- ١- اجراء استعراض دورى والاشراف على تنفيذ اتفاق التجارة والمدفوعات واتفاق التعاون الفنى والعلمى واتفاق التعاون الاقتصادى السلاوى بين البلدين .
- ٢- مراقبة وتنشيط تنفيذ المبادرات والاقتراحات الرامية الى تنمية التبادل المشترك للسلع .
- ٣- دراسة امكانات وشروط توسيع التعاون فى ميادين التنمية المالية والصناعية
- ٤- تبادل المعلومات عن التنمية الاقتصادية طويلة الاجل فى كل من البلدين ودراسة امكانات التعاون على أساس مشروعات طويلة الاجل .

يعمم بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٩ يونية سنة ١٩٧٣

(الجريدة الرسمية العدد ٢١ فى ٢٣ مايو سنة ١٩٧٤)

اتفاقات تعاون علمي وفني

قانون رقم ٦ لسنة ١٩٧٤ بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية بالتعاون مع المؤسسة المصرية العامة للبترول والشركة الألمانية لتوريد الزيت الخام (ديمتكر) في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة خليج السويس البحرية .

وقد نشرت تفاصيل الاتفاقية في :-

(الجريدة الرسمية - المجلد ٥٠٠٠ تاريخ في (٣ يناير سنة ١٩٧٤)

قرار جمهوري رقم ١٧٥٧ لسنة ١٩٧٣ باتفاقية التعاون العلمي في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بين ج.م.ع (هيئة الطاقة الذرية) وإيطاليا (لجنة الطاقة الذرية الوطنية)

مكان وتاريخ الإبرام : روما بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٣

موضوع الاتفاقية : التعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية (التوسيع التكنولوجي والعلمي والتعاون في المجالات ذات الأهمية الخاصة مثل البحث عن الخامات الذرية وتطبيقات النظائر والمصادر والمشعة وخاصة في الزراعة .

أهم الشروط :-

أولا :- اتفق الطرفان على الخطوات التالية

- ١- تبادل الزيارات الفردية والجماعية للأفراد الملمين والفنيين
- ٢- تنظيم تعاون لبحوث مشتركة
- ٣- تنظيم ندوات ومؤتمرات
- ٤- توفير منح متبادلة للدراسة والتدريب والتخصص والنشاط البحثي
- ٥- تبادل المعلومات وكذا المطبوعات الفنية والعلمية

ثانيا :- يعمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٨ ديسمبر سنة ١٩٧٣

(الجريدة الرسمية - العدد ١٣ في ٢٨ مارس سنة ١٩٧٤)

٣- قرار جمهوري رقم ١٧٥٨ لسنة ١٩٧٣ باتفاق التعاون الفني بين ج م ع والمانيا الاتحادية

مكان وتاريخ الابرام :- القاهرة بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٧٣

موضوع الاتفاق :- تدعيم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في الدولتين

أهم الشروط :-

١- يعمل الطرفان المتعاقدان ان يعاون وساعد كل منهما الاخر في مختلف

مياادين التعاون الفني

٢- يمكن للطرفين ان يعقدا ترتيبات خاصة بمشروعات معينة للتعاون الفني

٣- بحد انتهاء الاتفاق تظن مشروعات التعاون الفني التي تمت الموافقة عليها

قبل انتهاء نافذة لحين اتمامها .

٤- يعمل بهذا الاتفاق لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا لمدة خمس سنوات

اخرها لم يخطر احد الطرفين الاخر كتابة برغبته في انهاية قبل ستة اشهر

من تاريخ انهاية .

٥- يعمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٩ فبراير سنة ١٩٧٤ .

(الجريدة الرسمية - الممدد ١٤ في ٤ ابريل سنة ١٩٧٤)

٢٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

(٢٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة)

٦- قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة ٢٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

٧٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

٧٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

٧٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

٧٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

٧٧٧١ قنصلية جمهورية مصر العربية - القاهرة

اتفاقات ثقافية

١- قرار جمهورى رقم ١٠٢٨ لسنة ١٩٧٠ بالموافقة على الاتفاق الثقافي والتعاون الفنى بين
ج م م و جمهورية افريقيا الوسطى *

مكان وتاريخ الإبرام : القاهرة بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٧٠

موضوع الاتفاق :
=====

١- تنمية العلاقات بين الدولتين فى المجالات الجامعية والمدرسية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والرياضية والفنية بطريقه تساهم فى مصرفه كل جانب بثقافة الاخر أو نشاطه فى هذا المجال *

٢- يعمل كل جانب متعاقد على تسهيل زيارة الاثار والمنشآت العلمية ومراكز الابحاث والمكتبات السياحية ومجمعات الارشيف العام والملاعب وأى جهات ثقافية أو رياضية تشرف عليها الدولة وذلك لمواطنى الطرف الاخر *

٣- يشجع الجانبان المتعاقدان على تسهيل تنظيم المعارض *

٤- يعمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، ويجرى بمفولة لفتسرة خص سنوات تجدد تلقائيا ويمكن ان ينتهى العمل به اذا طلب احد الجانبين ذلك قبل انتهاء مدة اتفاق بعام واحد *

(الجريدة الرسمية - العدد ٣ فى ١٧ يناير سنة ١٩٧٤)

٢- قرار جمهورى رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على اتفاق التعاون الثقافى بين ج م م وجمهورية

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٧٢ .
موضوع الاتفاق : تدعيم وتشجيع التعاون العلمى والثقافى والتكنولوجى الى اقصى حد بين
البلدين .

سريان الاتفاق : يعمم بهذا الاتفاق اعتبارا من ٢٩ مارس سنة ١٩٧٤ ويظل سارى المفعول
لمدة خمس سنوات تجدد تلقائيا لمدة خمس سنوات اخرى الا اذا ابلى احد
الطرفين المتعاقدين الطرف الاخر كتابة برغبته فى انتهاء بمدة ستة أشهر
على الاقرب قبل تاريخ انتهاء .

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ فى ١٦ مايو سنة ١٩٧٤)

اتفاقات التعميمات

١ - قرار جمهوري رقم ١٠٥٩ لسنة ١٩٧٢ بالموافقة على الاتفاق والبروتوكول والكتيب المتبادل بين ج م م و بلجيكا ودوقية لوكسمبورج الكبرى

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة في ١٦ يونيو سنة ١٩٧١

الغرض من الاتفاق : تصوية التعميمات المستحقة للرأيا البلجيكيين واللوكسمبورجيين الستى مستمرا الاجراءات التي اتخذتها ج م م و بموجب هذا الاتفاق .
يحمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ١٤ / ١٢ سنة ١٩٧٣ .

(الجريدة الرسمية - العدد ٦ في ٧ فبراير سنة ١٩٧٤)

٢ - قرار جمهوري رقم ١٧٩٦ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على الاتفاقية الخاصة بتعميم الممتلكات والحقوق والمصالح القبرصية والبروتوكول والكتيب المتبادل له الملحقة بها بين ج م م و قبرص .

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٧٣ .

موضوع الاتفاق :

- ١ - انهاء مشكلة التعميمات المتعلقة بالممتلكات والحقوق والمصالح القبرصية المؤتممة وحل المشاكل القائمة المتعلقة بتلك الممتلكات القبرصية في ج م م و .
- ٢ - تمويض الممتلكات والحقوق والمصالح القبرصية التي تأثرت بالتأميم والاراءات المطالمة الاخرى التي اتخذتها سلطات ج م م و .
يحمل بهذا الاتفاق اعتبارا من ١٩ / ١ / ١٩٧٤ .
(الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٤ فبراير سنة ١٩٧٤)

اتفاق التعاون في مجال البحث والانتقال

قرار جمهوري رقم ١٦٦٠ لسنة ١٩٧٣ بالموافقة على اتفاقية التعاون بين الدول العربية في مجال البحث والانتقال

مكان وتاريخ الايـسـرام : الدوحة بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٩٧٢ .

الفرغ من الاتفاق : تحقيق التعاون لاقصى حد ممكن في مجال خدمات البحث والانتقال في محيط الطيران المدني ، والتعسيق بين الاجهزة التي تقدم هذه الخدمات ، بقصد زيادة فاعليتها ، عند تعرض طائرة للخطر .

(الجريدة الرسمية - العدد ٦ في ٧ فبراير سنة ١٩٧٤)

اتفاق تأهيل المكفوفين

قرار جمهورى رقم ١٧٥٩ لسنة ١٩٧٣ بالموافقه على الاتفاقية الخاصة بأدارة مشروع تقييم الاساليب الفنية المختلفه لتأهيل المكفوفين فى الريفين ج م مع الولايات المتحدة .

مكان وتاريخ الابرام : القاهرة بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧٣ .

قيمة النسخة : تسعة وسبعون ألف وخمسة مائة جنية (٧٩٥٠٠) جنية مصرى .

ويخص به اعتبارا من ١٥ ديسمبر سنة ١٩٧١

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٤ فى ١٣ يونية سنة ١٩٧٤)

هيئات بحثية علمية

قرار جمهوري رقم ٥٤١ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء وتنظيم معهد بحوث البترول .

- ١- ينشأ معهد بحوث البترول * ويكون من معاهد البحوث التابعة لرئيس أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا * ومقره مدينة القاهرة ويمتدبر عن المؤسسات العلمية وسرى على العاملين به أحكام القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٣ فى شأن نظام الباحثين العلميين فى المؤسسات العلمية .
- ٢- يهدف المعهد الى امداد الصناعة البترولية القومية بالدراسات والبحوث الفنية والتطبيقية فى شتى مجالات هذه الصناعة والممن على تطويرها بما يسود على السس النهوض بها وما يحقق أهداف خطة التنمية وله فى سبيل ذلك اجراء البحوث والدراسات بوسائله الخاصة أو عن طريق الاشتراك مع الجهات المعنية بالدولة .

(الجريدة الرسمية - العدد ١٧ فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤)

قطاع عام : الشركة المصرية لانايبب البترول

قانون رقم ٧ لسنة ١٩٧٤ بتأسيس الشركة المصرية لانايبب البترول .

أهم الأحكام :

- ١- تأسست شركة مساهمة مصرية طبقا لأحكام هذا القانون وتعتبر من شركات القطاع العام
 - ٢- اسم الشركة " الشركة المصرية لانايبب البترول " .
 - ٣- مركز الشركة مدينه الاسكندرية ويجوز لها أن تسمى " فروعها وتوكيلات فى داخل وخارج مصر " .
 - ٤- غرض الشركة القيام بإنشاء خطوط انايبب لنقل البترول من خليج السويس الى البحر المتوسط .
 - ٥- رأسمال الشركة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي تم الاكتتاب فيه بالكامل، وموزعه على ٤٠٠٠٠ سهم عادى قيمة كل سهم ١٠٠٠ دولار أمريكى .
 - ٦- جميع اسهم الشركة اسمية ، وتم دفع ربع كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب على أن يتم الوفاء بباقى قيمة السهم على اقساط ، وفقا لاحتياجات العمل وما يقرره مجلس الادارة خلال ثلاث سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون .
- رئيس القانون على بقية المواد .

(الجريدة الرسمية - العدد ٥ تابع "أ" فى ٢١ يناير سنة ١٩٧٤)

المجالس القومية المتخصصة

١- قرار جمهورى رقم ٦١٥ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجالس القومية المتخصصة وتحديد اختصاصاتها

١- تنشأ مجالس قومية متخصصة تتبع رئيس الجمهورية مباشرة باعتبارها جهازا قوميا سياسيا وفنيا تتولى معاونته فى رسم السياسات والخطط القومية المستقرة طويلة المدى عن طريق حصر الامكانيات الذاتية واستغلال كافة الطاقات المتاحة بالبلاد وترشيدها لتحقيق الاهداف القومية فى كافة مجالات العمل الوطنى .

٢- تتكون المجالس المتخصصة من :-

- أ - المجلس القومى للإنتاج والشئون الاقتصادية .
 - ب - المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية .
 - ج - المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا .
 - د - المجلس القومى للثقافة والفنون والاداب والاعلام .
- وايه مجالس قومية متخصصة اخرى يصدر بإنشائها قرار جمهورى .

وتحدد باقى المواد اختصاصات تلك المجالس

٢- قرار جمهوري رقم ٦١٦ لسنة ١٩٧٤ بشأن المجلس القومي لبرنامج العمل الوطني *

يمارس المجلس القومي لبرنامج العمل الوطني الاختصاصات المتعلقة باقتراح السياسة العامة للدولة في مجالات العمل الوطني وعلى الاخص :-

- ١- تحديد الاهداف القومية
- ٢- التنسيق بين السياسات العامة على المستوى القومي بما يكفل حشد كل القوى العسكرية والاقتصادية والفكرية لتحقيق الاهداف القومية *
- ٣- اقتراح البرامج الاساسية لمجالات العمل الوطني في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفكرية وما يتعلق بالامن القومي الداخلي والخارجي وكل ما يتعلق بتعبئة الجماهير لخدمة الافرغاض القومية *
- ٤- التوعية فيما يتعلق بالمتطلبات الاساسية المتعلقة بتنفيذ برامج العمل الوطني *
- ٥- دراسة تقارير المتابعة والتقييم للإنجازات في اطارها العام بهدف تطوير السياسات والخطط والبرامج العامة بما يرفع من القدرات لتحقيق الاهداف القومية *

(الجريدة الرسمية - العدد ١٧ تابع في ٢٥ أبريل سنة ١٩٧٤)

وزارة التعمير : تنظيم الوزارة واختصاصاتها

قرار جمهورى رقم ٥ لسنة ١٩٧٤ بتنظيم وزارة التعمير وتحديد اختصاصاتها .

- تختص وزارة التعمير باقتراح رسم وتنفيذ خطط وسياسات التعمير فى منطقه القنساء وسيناء والصحراء الغربية ، ورفع مستوى الخدمات فى القاهرة والاسكندرية (فيما عدا النقل والمواصلات) بالتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية ولها على الاخص :-
- ١- رسم سياسة التعمير واعداد الخطط القومية التى تحقق الاهداف المقررة .
 - ٢- اقتراح التشريعات التى تكفى تحقيق اعدافسياسة التعمير وتنظيم وتنسيق الانشطة التى تعمل فى مجالات التعمير .
 - ٣- الاشراف على تنفيذ خطط وسياسات التعمير ومتابعتها وتقييم الانجاز .
 - ٤- ابرام الاتفاقات والمعقود مع الاجهزة والمؤسسات المحلية أو الدولية المختصة بنشاطات التعمير المختلفه .
 - ٥- تنظيم المؤتمرات والاجتماعات والحلقات الدراسية الدولية والمحلية المتعلقة بمجالات تنميه التخطيط العمرانى ا تمعد بالبلاد والاشترك فيما ينمعد منها بالخارج .
 - ٦- العمل على تدريب العاملين والحرفيين فى مجالات التعمير ووضع نظام للحوافز يكفى تنميه الكفاية وزيادة الانتاج .

(الجريدة الرسمية - المدد الأول فى ٧ يناير سنة ١٩٧٤)

اللجنة الوزارية للتعمير

قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل اللجنة الوزارية للتعمير وتحديد اختصاصها

- ١- تحدد المادة الاولى تشكيل اللجنة •
- ٢- تباشر اللجنة الاختصاصات الآتية :-
 - أ - تحديد السياسات العامة للوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة والعاملة في مجال التعمير والتنسيق بينها •
 - ب - اقرار خطة التعمير الشاملة والتنفيذية •
 - ج - مناقشة السياسة الخاصة بالتعمير على المستوى القومي وعلاقتها بالمحليات بما يحقق حسن أداء الخدمات •
 - د - دراسة مشروعات القوانين والقرارات المتعلقة بأنشطة الوزارات المعنية •
 - هـ - متابعة وتقييم نتائج أعمال الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات العامة التابعة لهذا القطاع على ضوء الاهداف المحددة لها •
 - و - اتخاذ القرارات التنفيذية في الموضوعات المشتركة بين الوزارات المعنية •
- ٣ - تكون قرارات اللجنة واجبة التنفيذ وذلك في غير الحالات التي يستلزم فيها القانون اتخاذ اجراء من سلطه اعلى

(الجريدة الرسمية - العدد ٢ في ٧ يناير سنة ١٩٧٤)

قوانين خاصة بالانفتاح

نظام استثمار المبانى المصرية والاجنبى والناطقى الحرة

قانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ باصدار نظام استثمار المبانى المصرية والاجنبى والناطقى الحرة .

أولاً :- يقصد بالمشروع كرنشاط يدعى فى أى من المجالات المقررة فيه ويوافق عليه مجلسر

ادارة الهيئة العامة للاستثمار المصرى والاجنبى والناطقى الحرة .

ثانياً :- يكون استثمار المبانى المصرية والاجنبى فى ج .م .م مع لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية

والاجتماعية فى اطار السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك مسن
الشروط التى تتطلب خبرات عالمية فى مجالات التطوير الحديثه او تحتاج الى رؤوس
اموال اجنبية وفى نطاق القوائم التى تعدها الهيئة ويعتمدها مجلس الوزراء ، وذلك فى
المجالات الاتية :-

١- التصنيع والتعدين والطاقه والسياحة والنقل وغيرها من المجالات .

٢- استصلاح الاراضى البور والصحراوية واستزراعها ، ومشروعات تنميه الانتاج الحيوانى
والثروة المائية .

٣- مشروعات الامكان . ومشروعات الامتداد المصرانى . ويقصد بها الاستثمارات فى

تقسيم الاراضى وتشييد مبانى حديثة واقامة المرافق المتعلقة بها .

٤- شركات الاستثمار التى تهدف الى توظيف الاجوان فى المجالات المنصوص عليها .

٥- بنوك الاستثمار وبنوك الاعمال وشركات اعادة التأمين التى يقتصر نشاطها على العمليات
التي تتم بالعملة الحرة .

٦- البنوك التى تقوم بعمليات بالعملة المحلية متى كانت فى صورة مشروعات مشتركة

مع راسمال محلى مملوك لمصريين لا تقل نسبته فى جميع الاحوال عن ٥١ % .

ثالثا :- يتم توظيف المال المستثمر في ج م م ع طبقا لاحكام هذا القانون في صورة مشاركة
مع رأس المال المصرى العام أو الخاص في المجالات والشروط والاضاع المنصوص عليها .

رابعا :- لا يجوز نزع ملكية عقارات لاقامة مشروعات استثمارية عليها الا اذا تقرر اعتبار تلك
المشروعات من أعمال المنفعة العامة .

خامسا :- يتمتع المال المستثمر في ج م م ع وايا كانت جنسية مالكه أو محل اقامته بالضمانات
والمزايا المنصوص عليها في هذا القانون .

سادسا :- لا يجوز تأمين المشروعات او مصادرتها .
ولا يجوز الحجز على اموال هذه المشروعات او تجميدها او مصادرتها أو فرض
الحراسة عليها عن غير الطريق القضائى .
وتتضمن المواد بقية احكام هذا القانون .

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ في ٢٧ يونية سنة ١٩٧٤)

مؤسسة التنمية الدولية

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٤ فى شأن اشتراك ج.م.ع فى الزيادة الثالثة لموارد مؤسسة التنمية الدولية ودفء نصيب الجمهورية فى هذه الزيادة

- ١- ووفق على اشتراك ج.م.ع فى الزيادة الثالثة لموارد مؤسسة التنمية الدولية .
- ٢- يؤذن للحكومة فى أن تأخذ من الاموال الموجودة تحت يدها ما يعادل مبلغ ٢٠٢٠١٠٤١ دولارا أمريكيا ، قيمة نصيبها من الزيادة المشار اليها على أن تقوم بسدادها بالجنية المصرى وذلك فى حدود قانون المؤسسة .

(الجريدة الرسمية - العدد ١٦ فى ١٨ أبريل سنة ١٩٧٤)

جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي

قرار جمهوري رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي .

يختص جهاز التعاون الاقتصادي العربي والدولي بالعمل على تنظيم وتنمية العلاقات الاقتصادية والفنية وتحقيق أهدافها بين مصر والدول العربية والاجنبية وهيئات تقديم الممنونه الفنية وهيئات التمويل الدولية والاقليمية والوطنية وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية ويتولى الجهاز القيام بالاعمال التي تحقق هذه الاهداف .

أهم الاختصاصات :-
=====

- ١- اقتراح السياسة العامة للتعاون الفني والاقتصادي مع الدول العربية والاجنبية
- ٢- دعم وتشجيع الاستثمارات العربية والاجنبية في مصر والمناطق الحرة بها وفقاً لخطه التنميه الاقتصادية والاجتماعية .
- ٣- البت في مقترحات مساهمة وحدات الجهاز الاداري للدولة والقطاع العام والخاص في مشروعات الاستثمار المشتركة .
- ٤- الاشراف على عقد الاتفاقات الثنائية والاقليمية والدولية .
- ٥- الاعداد والاشراف على عقد اتفاقات التعاون الفني والاقتصادي .

(الجريدة الرسمية - الممدد ١٢ في ٢١ مارس سنة ١٩٧٤)

غرفة التجارة الدولية

قرار جمهوري رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل اللجنة المصرية لغرفة التجارة الدولية .

ينشأ بالاتحاد العام للغرف التجارية المصرية - لجنة تسمى " اللجنة المصرية لغرفة التجارة الدولية بباريس " لتمثيل المصالح الاقتصادية لجمهورية مصر بغرفة التجارة الدولية بباريس

(الجريدة الرسمية - العدد ٧ في ١٤ فبراير سنة ١٩٧٤)

أنشاء جهاز تنمية بحيرة ناصر

قرار جمهوري رقم ٣٣٦ لسنة ١٩٧٤ بإنشاء جهاز تنمية بحيرة ناصر

١- تنشأ مؤسسة عامة تسمى "جهاز تنمية بحيرة ناصر" تكون لها الشخصية الاعتبارية ومقرها مدينة اسوان وتتبع وزير التعمير .

٢- يختص الجهاز بتنمية واستغلال موارد الثروة البشرية والطبيعية ببخيرة ناصر وشواطئها والاراضى المحيطة بها ، وله فى سبيل ذلك مباشرة ما يأتى :-

أولاً : دراسة وحصر امكانيات بحيرة ناصر وشواطئها والاراضى المحيطة بها واجراء البحوث اللازمة لها وعلى الاخص فى المجالات الآتية :-

١- تنمية الموارد البشرية اجتماعيا وثقافيا وفنيا ورفع كفاءة الاداء

٢- الزراعة وتنمية الثروة الحيوانية والثروة السمكية .

٣- الصناعات الزراعية والتعدينية والحرفية وصناعة الزجاج والجرانيت والرخام .

٤- الموارد الطبيعية الاخرى القابلة للاستغلال الاقتصادى .

٥- التنمية العمرانية للمنطقة .

٦- السياحة .

٧- وسائل النقل والدواخل .

(الجريدة الرسمية - العدد ١٢ فى ٢١ مارس سنة ١٩٧٤)

تأمينات اجتماعية

١- قرار وزارة القوى العاملة رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٣ في شأن انشاء اللجنة الدائمة للقوى العاملة .

تختص اللجنة بما يلي

١- مباشرة مسئولية تخطيط وتنسيق مشروعات القوى العاملة لما بعد الحرب بالنسبة

لحصر مجتمع الافراد الواجب استخدامة وخلق فرص العمل المطلوبة به علاوة على

توفير التسهيلات التدريبية المباشرة وغير المباشرة اللازمة لها وبأسبقية المائدين

من القوات المسلحة من المسرحين والمصابين واسر الشهداء بالاضافة الى

المهجرين ، ولاقتصاص تدريجي لاشكال البطالة الظاهرة والمقنعة في الدولة

على ان تربط بين ذلك كلفة وبين مشروعات خطط التنمية .

٢- الاهتمام بالمشروعات والتسهيلات التدريبية التي تلبي الاحتياجات ذات الاسبقية

عددا ونوعا ومكانا والتي تضمن اكبر عائد واقل تكلفه وما يتمشى مع التوقعات

الزمنية لمجتمع الافراد المطلوبة تشفييلة .

٣- تقديم كد مسانده واجبة في تنسيق الجهود المدنية والعسكرية في التعليم والتدريب

وفي فرص العمل بالنسبة لامداد القوات المسلحة بالعناصر المدربة في المجالات

التخصص بناء المهارات العسكرية

(الوقائع المصرية - العدد ٤٩ في ٤ مارس سنة ١٩٧٤)

٢- قرار جمهورى رقم ١٣٧ لسنة ١٩٧٤ بتحديد النسبة التى تخصص لبنك ناصر الاجتماعى من

صافى ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة

تحدد النسبة التى تخصص لبنك ناصر باثنين فى المائة من صافى ارباح الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة قبل التوزيع وذلك اعتبارا من السنة المالية ١٩٧٣

(الجريدة الرسمية - العدد ٧ فى ١٤ فبراير سنة ١٩٧٤)

٣- قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث

يقصد بالحدث فى حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة او عند وجوده فى احدى حالات التمرض للانحراف فى أى من الحالات الاتية :-

- ١- اذا وجد متسولا ويعد من اعمال التسول عرس سلع أو خدمات تافهة أو القيام بالعباب بهلوانية أو غير ذلك مما لا يصلح موردا جديدا للمعيشة .
- ٢- اذا مارس جميع اعقاب السجائر او غيرها من الفضلات أو السهملات .
- ٣- اذا قام بأعمال تتصل بالدعارة او الفسفاو بافساد الاخلاق او القمار او المخدرات أو نحوها او بخدمة من يقومون بها .
- ٤- اذا لم يكن له محل إقامة مستقر او كان يبيت عادة فى الطرقات او فى اماكن اخرى غير معدة للإقامة او البيت فيها .

٥- اذا خالط الممرضين لانحرافا والمشتبه فيهم او الذين اشتهر عنهم سوء الميرة .

٦- اذا اعاد الهروبين معاهد التعليم او التدريب

٧- اذا كان سبب السلوك ومارقا من سلطه ابيه او ولىة او وصية او من سلطه ائمة

في حالة وفاة ولىة او غيابه او عدم اهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاـ

اي اجراء قبل الحدث ولو كان من اجراءات الاستدلال الا بثناء على اذن من ابيه

او ولىة او وصيه او امه حسب الاحوال .

٨- اذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيين ولا عائل مؤتمن .

يحكم على الحدث بأحد التدابير الاتية :-

١- التوبيخ

٢- التسليم

٣- الالحاق بالتدريب المهني

٤- الالزام بواجبات مفينه

٥- الاختبار القضائي

٦- الایداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .

٧- الایداع في احدى المستشفيات المتخصصة .

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤)

احصاءات الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء

١- يقوم الجهاز المركزي للتعبيئة العامة والاحصاء باجراء بحثين ميدانيين عن " قياس قصور تسجيل الوقعات الحيوية " وعن " مسح الخصوبة النومي "

يجرى هذين البحثين بأسلوب العينه في جميع محافظات الجمهورية عدا محافظات القنا وسينا . ويتناول اجراء تعداد شامل للسكان في القرى والشيخات التي وقعت بالعينه ثم جمع بيانات عن الوقعات الحيوية من جميع الاسر وعن الخصوبة من عينه فرعيه من تلك الاسر .

يتم جمع بيانات هذين البحثين اعتبارا من تاريخ صدور القرار وحتى نهاية عام

١٩٧٥

(الوقائع المصرية - العدد ٧ في ١٣ يناير سنة ١٩٧٤)

٢- قيام وزارة القوى العاملة (الادارة العامة لتخطيط التدريب المهني) باجراءات حصر الاحتياجات التدريبية من العمالة الفنية في القطاع الحكومي عن طريق الحصر الشامل .

(الوقائع المصرية - العدد ٤٩ في ٤ مارس سنة ١٩٧٤)

٣- قيام وزارة الشؤون الاجتماعية (الادارة العامة للتخطيط والبحوث) بالاشتراك مع مديرية الشؤون الاجتماعية بقنا باجراء بحث " الاثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تحويل الري الحوض الري دائم بمحافظه قنا " .

(الوقائع المصرية - العدد ٥٦ في ١٣ مارس سنة ١٩٧٤)

الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات

قرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ١٩ لسنة ١٩٧٤ باعتماد النظام الاساسى للاتحاد العام

للجمعيات والمؤسسات الخاصة

أغراض الاتحاد :
=====

- ١- رسم سياسة العمل الاجتماعى الشعبى ووضع الخطة العامة لميادين الخدمات الاجتماعية بهج م٠ م٠ ع فى نطاق السياسة العامة للدولة .
- ٢- تنسيق الجهود الشعبية فى ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية .
- ٣- وضع الخطة العامة لتمويل النشاط الاجتماعى الشعبى .
- ٤- وضع سياسة التدريب واعداد العاملين فى ميادين الرعاية والتنمية الاجتماعية وفق احتياجاتها ومتابعة تنفيذ هذه السياسة .
- ٥- دراسة المشاكل والاحتياجات فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية على مستوى الجمهورية والعمل على ايجاد الحلول لها وتوفير الخدمات لمواجهتها .
- ٦- اجراء البحوث الاجتماعية المشتملة بتحقيق اغراض على مستوى الجمهورية وتوجيه سياسة البحوث والدراسات الاجتماعية التى تقوم بها الاتحادات الاقليمية والنوعبة والجمعيات المركزية .
- ٧- عقد المؤتمر العام السنوى لدراسة المسائل والموضوعات التى تحال اليه من لجان الفنية او من الاتحادات الاقليمية او النوعية او الاتحاد الاشتراكى العربى .
وتحدد باقى المواد المضمومة والاشراكات لهيئة المؤتمر العام ، مجلس الادارة والهيئة التنفيذية .

(الوقائع المصرية - العدد ٤٦ فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٤)

عامـ
لين

ثانين رقم ٢٨ لسنة ١٩٧٤ بشأن إعادة العاملين المدنيين المفضولين بغير الطريق التأديبي

الى وظائفهم

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٠ في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤)

جاممـ
ات

ثانين رقم ٥١ لسنة ١٩٧٤ باعادة اعضاء هيئة التدريس المفضولين بغير الطريق التأديبي من

الجامعات والمعاهد العليا الى وظائفهم

(الجريدة الرسمية - العدد ٢٦ في ٢٧ يونية سنة ١٩٧٤)

رابطه خريجن معهد التخطيط القومي

تشهر جمعية رابطه خريجن معهد التخطيط القومي بمدينة نصر تحت رقم
١٨٩١ وعنوانها معهد التخطيط القومي بمدينة نصر .

(الوقائع المصرية - العدد ٧٨ في ٩ أبريل سنة ١٩٧٤)

(١٩٧٤ ق ١٧٦١ في ١٧ مارس - ق ١٧٦٢ في ١٧ مارس)

رئيس مجلس إدارة الجمعية

مجلس إدارة الجمعية

(١٩٧٤ ق ١٧٦١ في ١٧ مارس - ق ١٧٦٢ في ١٧ مارس)